

## مصير «ضباط الانقلاب» بيد وزير الدفاع

كافية حولها باستثناء الدائرة التي نظرت فيها. ورغم ذلك، تظهر التحقيقات التي أجرتها النيابة العسكرية أن المتهمين اشتروا منذ كانون الثاني 2011 حتى القبض عليهم في اتفاق جنائي بغرض ارتكاب جريمة «المحاولة بالقوة قلب وتغيير دستور الدولة ونظامها الجمهوري وشكل الحكومة»، وجريمة «المحاولة بالقوة احتلال شيء من المباني العامة أو المخصصة لمصالح حكومية أو مرافق عامة أو المؤسسات ذات نفع عام»، وهي: مقر الأمانة العامة لوزارة الدفاع ومقرها العام، وإدارة المخابرات الحربية والاستطلاع، والإذاعة والتلفزيون المصري، ومدينة الإنتاج الإعلامي، ووزارة الداخلية قطاع الأمن الوطني، والبنك المركزي المصري. ويعاقب قانون العقوبات على الجريمتين المذكورتين بالسجن المؤبد أو المشد.

واتهمت النيابة الضباط بالاتفاق على الخروج على «طاعة رئيس الجمهورية ومناهضة السياسة التي تتبعها الدولة في المجال الداخلي، والترويج لذلك في أوساط القوات المسلحة»، كذلك اتهم المدعي العام العسكري المتهم السابع (الرائد مصطفى محمد مصطفى) بتهمة إضافية هي مخالفة المادة 80 (ب) من قانون العقوبات، التي تعاقب «بالسجن كل موظف عام أفضى سراً من أسرار الدفاع عن البلاد»، وذلك لتقديمه إلى القيادي الإخواني، حلمي الجزار، معلومات تتعلق بالقوات المسلحة وتشكيلاتها وعن طبيعة التدريب داخل القوات المسلحة والتسليح والصلاحية الفنية للمركبات والمدركات وعلاقة القادة وغيرها من المعلومات.

ويواجه المتهمون جميعاً تهمة الإرهاب والانضمام إلى جماعة إرهابية (مع علمهم بأغراضها المتمثلة في الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقوانين، ومنع مؤسسات الدولة وسلطاتها العامة من ممارسة مهامها، والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي). وينص قانون العقوبات على تشديد عقوبة التهمتين «إذا كان الجاني من أفراد القوات المسلحة».

الذي تحدث بشرط إخفاء اسمه، قال إن غياب حكم بالإعدام على أي من المتهمين يؤكد أنه لا ضرورة لاستعجال تطبيق الحكم، نافية ما تردد عن تعرض الضباط للتعذيب أو تليفق القضية لهم «كما حاول بعض أقربائهم الترويج».

حاولت «الأخبار» الاتصال بأكثر من مسؤول سابق في القضاء العسكري لكنهم رفضوا جميعاً التطرق إلى القضية، مؤكداً أن هناك تعليمات عليا بمنع الحديث عن هذه القضية من مكتب وزير الدفاع، نظراً إلى حساسيتها، ولأنه لا توجد معلومات

من جلسة امس لمحكمة متهمة بالانتماء إلى جماعة «انصار بيت المقدس» (أي بي إيه)



من جلسة امس لمحكمة متهمة بالانتماء إلى جماعة «انصار بيت المقدس» (أي بي إيه)

## «تفريعة» السويس لم تنجح في زيادة الإيرادات؟

لليلاء - زياد سلامة

في بادرة غير مسبوقه، توقف «مركز المعلومات» في مجلس الوزراء المصري عن إصدار البيان الشهري لإيرادات قناة السويس منذ ثلاثة أشهر متواصلة، بعدما كان هذا البيان يصدر بصورة شهرية منتظمة، ويوزع على وسائل الإعلام، على مدار عشرات السنوات. مسؤولون في المركز ذكروا أن «قسم العلاقات العامة والإعلام» في «هيئة قناة السويس» هو المسؤول عن التواصل مع الصحفيين، ومن مهامه إرسال البيان الشهري عن إيرادات قناة السويس. في المقابل، يقول رئيس القسم، طارق حسنين، إن الهيئة مهمتها أن ترسل شهرياً بيان الإيرادات إلى مركز المعلومات في الحكومة، وهو الجهة المسؤولة عن نشره.

في ظل تحميل المسؤولين والتقاذف غير المفهوم، أشارت مصادر إلى أنه في بيان حركة الملاحة لشهر آب

الماضي، تبين وجود تراجع في حجم الحمولات التي بلغت 89 مليوناً و55 ألف طن، مقابل 89 مليوناً و144 ألف طن قبل بشهر، فيما حققت القناة ارتفاعاً طفيفاً في أعداد السفن العابرة بلغ 0,5 في المئة. يشرح مسؤول الإعلام الأسبق في قناة السويس، يسري أحمد، أن «بيان الإيرادات يخرج من المركز الإعلامي لهيئة قناة السويس»، مضيفاً: «كنت أراجعه بنفسي نهاية كل شهر قبل إرساله إلى وسائل الصحافة والإعلام. المطلوب من إدارة قناة السويس الشفافية في إعلان الأرقام ومصارحة الرأي العام بما يجري». وطالب أحمد بإعلان الإيرادات شهرياً كما كان يحدث على مدار عشرات السنوات الماضية، خاصة «أننا دخلنا في مرحلة تراجع الحمولات، وهو منحني خطير اقتصادياً».

وقد كشفت بيانات «هيئة قناة السويس» عن تراجع إيراداتها من رسوم عبور السفن خلال آب الماضي

كانت الحكومة قد استثمرت 4 مليارات دولار لشق التفريعة الجديدة

بنحو 9,4% مقارنة بآب 2014. كذلك سجلت إيرادات آب الماضي تحصيل 462,1 مليون دولار مقابل 510 ملايين في المدة المقابلة، أي بفارق 47,9 مليون دولار. لكن ارتفع عدد السفن المارة في قناة السويس بمعدل ثمانين سفن فقط خلال آب، مقارنة بمعدلات العبور في المدة من العام الماضي، فقد عبرت 1585 سفينة، مقابل 1577، أي بزيادة 0,5% فقط. تأتي هذه النتائج في ظل بدء تشغيل القناة الجديدة في السادس من آب

الماضي، علماً بأن الحكومة المصرية استثمرت أربعة مليارات دولار لشق قناة موازية للممر الملاحي الحالي على طول 72 كلم.

وتعرضت القناة لمؤثرات سلبية على مستوى نوعيات السفن العابرة، منها انخفاض سفن الحاويات بنسبة 10%، وسفن الصب 1,8%، وسفن BULK CARR 2,9%، ونافلات السيارات 13,2%. أما أبرز المؤثرات الإيجابية لشهر آب الماضي، فكان عبور 39 سفينة «رورو» بزيادة 116% عن آب 2014.

يلحق الخبير الاقتصادي مصطفى القرقراري بأن غياب الشفافية من إدارة قناة السويس وإخفاء بيان الإيرادات الشهري، وكذلك المواردية بشأن إظهار أسباب التراجع في الإيرادات «الذي بدأ منذ شهر نيسان الماضي»، كلها عوامل تؤكد أن الإيرادات قد انخفضت (بصورة خطيرة) برغم أن من المفترض أن يحدث العكس، خاصة بعد افتتاح التفريعة الجديدة.

تفاصيل التحقيقات التي أجراها القضاء العسكري المصري خلال الشهر الماضي في قضية محاكمة 26 ضابطاً. اتهموا بالتخطيط لقلب نظام الحكم بالاشتراك مع اثنين من قيادات «الإخوان المسلمين». خرجت للنور، لكن مصدرًا عسكرياً أكد تأجيل التصديق على الأحكام لدراستها

القاهرة - الأخبار

بعد أكثر من ستة أشهر على إعلان إحباط محاولة انقلاب ضباط جيش سابقين وآخرين في الخدمة بالتعاون مع قيادات إخوانية، كشفت تفاصيل لأحة الاتهام الخاصة بالمتهمين الذين يصل عددهم إلى 26 ضابطاً من القوات المصرية المسلحة بالإضافة إلى اثنين من قيادات جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة. فوفقاً لأمر الإحالة الصادر في القضية رقم 2015/3 عن إدارة المدعي العام العسكري، من بين المتهمين أربعة ضباط متقاعدين هاربين حكم عليهم غيابياً، أحدهم برتبة عقيد. أما باقي المتهمين البالغ عددهم 22، فإن من بينهم ضابطين متقاعدين أحدهما برتبة عميد، فيما قبض على عشرين من المتهمين أثناء خدمتهم في القوات المسلحة، ومن بينهم عميد وعقيدان.

هذه المعلومات أوردتها موقع «مدى مصر» الإخباري، عقب تمكنه من الحصول على قرار إحالة المتهمين إلى المحكمة العسكرية التي أصدرت حكماً في آب الماضي لم تعلن تفاصيله ولم يسمح بتداول أوراقيه، علماً بأن المتهمين قبض عليهم في نيسان الماضي.

وشملت القضية القياديين الإخوانيين حلمي الجزار ومحمد عبد الرحمن رمضان، وصدر بحقهما أحكام بالسجن المؤبد غيابياً، وهي المدة



بيجي مسيطر عليها من تنظيم «الدولة الإسلامية»، فيما «جزء من شمال المدينة معنا». وفي ما يتعلق بالمصفاة، يُسيطر الحشد الشعبي على الجهة الغربية منها. أما خط التماس الفاصل بين المعسكرين فيراوح بين 800 متر و1500 متر في الحد الأقصى. وفي هذا السياق، تكشف مصادر ميدانية لـ «الأخبار» أن ساعات قليلة تفصل عن بدء معركة استعادة بيجي، مؤكدة أن مقاتلي الحشد سيتمكنون من استرجاع المدينة خلال فترة قصيرة بعد بدء المعركة. وتشير المعلومات إلى أن قيادة التنظيم المتشدد لم تستقدم حشوداً كبيرة من المقاتلين على غير عاداتها لأسباب غير محددة، علماً بأنه ليس لديهم القدرة على الصمود في وجه هجوم «الحشد»، بل يتكلمون على الهجمات الارتدادية، أي الكر بعد الفر. وهذا ما يطرح تحدياً فشل فيه الحشد غير مرة، لجهة «تثبيت المكان المحرر». وتعتبر المصادر أن «انطلاق المعركة مسألة ساعات»، ولا سيما أن «الحاج قاسم» سليمان، قائد فيلق القدس، وصل قبل يومين للتعاون مع القيادة العراقية في الإشراف على المعركة. وكشفت المصادر أنه عقد اجتماعات مع كبار الضباط للإطلاع على الاستعدادات الجارية. الأنتظار كلها متجهة إلى بيجي، العقدة التي تتوسط الطريق المؤدي إلى أرض «الخلافة الإسلامية» في الموصل. «عقدة» تجمع المصادر العسكرية على أنها ستستعاد قريباً جداً. فهل تكون الفلوجة، الواقعة في محافظة الأنبار، على اللاحة بعد بيجي، ولا سيما أن المعلومات المسربة تتحدث عن دور أميركي يدفع إلى استبعاد اقتحام «الحشد» للفلوجة بإشراف إيراني مع علمه بقدرة الحشد، فينجح الإيراني حيث فشل الأميركي سابقاً؟